

المدير العام لهيئة الاعتماد «ألجيراك»، نور الدين بوديسة:

مخبر معتمد كشف شحنة القمح المسمومة

■ 120 مخبر معتمد عدد غير كاف ولا يلبي الطموحات

كشف المدير العام لهيئة الاعتماد الجزائرية للاعتماد «ألجيراك»، نور الدين بوديسة، عن استراتيجية جديدة تمّ تسطيرها ابتداء من سنة 2020، تتمثل في توسيع مجال نشاطها بهدف مواكبة التطورات الحاصلة في الاقتصاد الوطني والتحديات التي تفرض التكيف مع المستجدات حماية للإنتاج الوطني والأمن السيادي على كل القطاعات لاسيما الاستراتيجية والحساسة منها.



سعاد بوعبوش

تصوير: عباس تيليو

أوضح المدير العام لـ «ألجيراك» ضيف «الشعب»، أنّ الإستراتيجية الوطنية تتمثل في إعطاء الأهمية لمخابر التحليل الناشطة في الميدان، مشيراً إلى منح اعتماد لحوالي 120 مخبر معتمد بين عام وخص، مع وجود مخابر أخرى قيد الاعتماد من بين أكثر من ألفي مخبر قابل للاعتماد.

وأشار بوديسة إلى أن تقديم «ألجيراك» ترشعها للمنظمات العالمية للحصول على الاعتراف الدولي لكل وثيقة تقدّمها أو تصدّرها من أي عمل أو نشاط هام جداً، وذلك بعد حصولها لهيئة الأوروبية للاعتماد كما تمّ المضي نحو القياس، التحليل، التفتيش وهي قيمة مضافة تمّ جلبها للجزائر، موضّحاً في السياق أنه كان على المؤسسات الاقتصادية استغلالها والاستفادة منها في تسهيل عمليات التصدير والمراقبة، خاصة وأننا بلد مستورد.

وأكد المتحدث أنّ الجزائر لم تكن تعرف نظام الاعتماد لكن انفتاحها على الآخر، ورغبتها في دخول الأسواق العالمية كشف عجزها ونقائصها في هذا المجال، بحيث أن الكثير من المخابر الناشطة كانت غير معتمدة، التوزيع الجغرافي غير عادل وغير كاف ولا يلبي الطموحات.

**القياس، التحليل، التفتيش والمراقبة
مجالات تطوير الهيئة**

في إطار تطوير نشاط الهيئة التي منحت أول شهادة اعتماد بالجزائر في 2009، تحدّث بوديسة عن التوجه نحو استصدار شهادة المعاينة للمنتج الموجه للتصدير، بالإضافة إلى شهادة مطابقة نظام الجودة، بالرغم من أنّ الجزائر كانت من الأوائل التي انخرطت في نظام إيزو 9001-1400 منذ التسعينات، والتي حدّدها دفتر

شروط مجمّع سوناطراك آنذاك من أجل الدخول في مناقصة والمنافسة، لكن للأسف تمّ التوقف عند هذا الحد، ولم يتم مواصلة العمل ما أدى إلى تأخرنا في هذا المجال.

وأضاف المتحدث أنّه بعدها تمّ تبني المعيار العالمي 1721، الذي ينظم ويمنح الاعتماد للمعتمدين بالجزائر، إلا أنّ السوق الجزائرية غير منظمة وغير مراقبة، وبالتالي بقاء بعض الممارسات التي أضرت فيما بعد بالاقتصاد الوطني، ما يتطلب جعل ثقافة الجودة تأخذ مكانتها في الجزائر.

وفي الجانب الصحي، أوضح بوديسة الضعف الكبير في مخابر الاعتماد في

نحو اعتماد كل مخابر المؤسسة العسكرية

فيما تعلق بمؤسسة الجيش، أكد المتحدث أنّها أكبر زبائن «ألجيراك»، بحيث تراقب الهيئة الصناعة العسكرية الأخذ في التطور والتنظيم، كاشفاً عن الاتجاه نحو اعتماد كل مخابر هذه المؤسسة، وكل ما يتعلق بمخابر القياس، التجارب والتحليل، التفتيش والمراقبة. وأشار بوديسة إلى اهتمام المؤسسة العسكرية باعتبارها تتجه نحو التصدير، فهي مهتمة بأن تنال كل مخابرها الاعتماد من أجل ولوج هذا المسعى بخطى ثابتة، ولهذا بدأت تنظّم نفسها على هذا الأساس من أجل تسليم شهادة مطابقة معترف بها ومطابقة للمواصفات

هذا المجال، لهذا سيكون اعتماد المخابر الصحية عمومية أو خاصة من أولويات «ألجيراك»، ما يساهم في تخفيض تكلفة الاستيراد للمواد والعتاد الاستشفائي وأدوات الصيدلانية، التحاليل، تسمين الإمكانات الوطنية والحد من استنزاف العملة الصعبة. وأشار المدير العام لـ «ألجيراك»، إلى أنّ مراقبة وجودة المنتوجات الصحية ومطابقتها للمعايير العالمية أصبح إلزامياً، وبرزت هذه الضرورة أكثر مع الأزمة الصحية «كوفيد-19»، التي كشفت الكثير من النقصات أضعفها مدى مطابقة الكمامة للمعايير والجودة والنوعية والأمن والسلامة لارتباطها الوثيق بصحة المواطن.

محاربة التقليد تبدأ من المخابر المعتمدة

مليار دولار فاتورة استيراد قطع الغيار

العالمية. وأوضح المتحدث أنّ «ألجيراك» قدّمت في لقاء حول مخطط الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي شهر أوت 2020 خطة عمل، وفق إستراتيجية محددة لتنمية جانب الاعتماد في الجزائر، وكذا تحديد القطاعات التي تملك الأولوية لتكون قاعدة التصدير فيها على أساس معيارين، الأول مراقبة كل ما يستورد بكمية هائلة من الخارج مع امتلاكها إمكانات أكبر لمراقبة السوق، أما الثاني فمراقبة كل ما نصدره، بحيث يركز من يرغب في التصدير على «ألجيراك» لتسلمه شهادة اعتماد للمخبر أو هيئته المعتمدة.

وقال ضيف «الشعب»، إن على الدولة تخصيص ميزانية خاصة للاستثمار في الهيكل، المعايير والتنظيم، وفي وضع شبكة مخابر منظمة، مهيكلة ومقنّنة، حيث حدّدت «ألجيراك» 450 مليون دولار كميزانية لاستثمار الدولة في كل القطاعات بغية تغطية العجز، في المقابل عائداتها ستكون بملايير الدولارات، لذلك «حان الوقت لدخول المنافسة الدولية، وإن أردنا الانخراط في المنظمات العالمية والجهوية فنحن مضطربين للاستثمار، مع الاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال لربح الوقت والزمن».

تشريعاتها لتكون لهم صلاحيات أكبر لمراقبة كل ما يدخل الجزائر عبر الحدود، معتبراً إيها غير كافية لأن المواصفات التقنية التي تحدّد معايير قبول المنتج من عدمه لا تملكها الجزائر. وذكر بوديسة أنّ الجزائر عرفت فترة صعبة مع صندوق النقد الدولي، الذي أغلق مصانع وطنية وكل المخابر التي كانت تملكها، فقد كانت تملك الجزائر تقاليد معيّنة، فلما تبني مصانع للإنتاج تفتح مخبرا ثم مركزاً للتكوين ثم مركزاً لمعالجة المياه المستعملة، ومركزاً للبحث، هذا المجمّع الذي كان يبنى في السابق لم يعد موجوداً اليوم، لذلك تتطلب العودة إلى هذا النوع من المجمعات إمكانات وأموالاً ضخمة، حتى نستطيع أن نراقب ما نستورده من الخارج ونوافق ونشجع صناعة السيارات التي تستطيع أخذ مكانتها في السوق الجزائرية». يتطلّب سد الفراغ التشريعي تدخّل جميع الأطراف المعنية كالصناعة، التجارة، المالية والبحث العلمي الواجب مشاركته في وضع هذه التشريعات، لأن الشخص الذي يمارس العمل التطبيقي بصفة يومية يستطيع تقديم إضافة، تكملها هيئة مستقلة ومحايدة مثل «ألجيراك» لتعطي تلك الأطراف كل ما يتعلق بالمعايير العالمية، خاصة وأن الجزائر لديها رغبة قوية في ولوج السوق

الميدان ليعطي النتائج التي تفصل في كونه منتوجاً مقلداً من عدمه، فمنع تسويقه أو تصديره أو استيراده يستدعي امتلاك الجزائر للإمكانات الوطنية والكفاءة والتخصص والطاقة البشرية المناسبة للمواكبة أو الرفض. في ذات السياق، كشف بوديسة أنّ هرم الجودة في الجزائر ما زال في مرحلة التكوين، لكن في المقابل تستطيع الجزائر اليوم محاربة الغش في بعض القطاعات كالمنتجات الفلاحية ومواد الصناعة التحويلية الفلاحية، وفي بعض الصناعات الميكانيكية، لذلك حان اليوم أن يأخذ مجال قطع الغيار مكانته الهامة لأن الجزائر تستورد أكثر من مليار دولار قطع غيار.

وتأسّف ضيف «الشعب» على غياب مخابر مختصة في مراقبة نوعية وجودة قطع الغيار، خاصة ما تعلق بالجانب الأمني لأن المخابر غير كافية وغير موزّعة جغرافياً في الجزائر، مؤكّداً ضرورة وضع إستراتيجية أخرى، فيجب فتح مخابر لمراقبة قطع الغيار في مختلف الموانئ التي تملكها الجزائر كميناء وهران، جيجل، الغزوات وسكيكدة.

وكشف في نفس الوقت عن وجود تسييق بين الهيئة الجزائرية للاعتماد مع مخابر تابعة لوزارة التجارة لبدء عملية الاعتماد، بحيث سيعيد النظر في

أكد المدير العام للمدير العام لهيئة الاعتماد الجزائرية للاعتماد «ألجيراك»، نور الدين بوديسة، أنّ الحد من ظاهرة التقليد التي تنخر الاقتصاد الوطني مرتبط بسد الفراغ التشريعي، وكذا رفع عدد المخابر المعتمدة لمراقبة الجودة، بالإضافة إلى تكثيف عملية التفتيش والمراقبة مع منح صلاحيات أكبر لفتشي وزارة التجارة لممارسة نشاطهم اليومي في الأسواق من أجل التدخل وحجر المنتوجات غير المطابقة.

فتيحة كلواز

قال المدير العام للمدير العام لهيئة الاعتماد الجزائرية للاعتماد «ألجيراك»، نور الدين بوديسة، عند نزوله ضيفاً على «الشعب»، إنّ القضاء على ظاهرة التقليد في الجزائر تتطلب إعادة النظر في التشريع الجزائري بسبب الفراغ القانوني الكبير الذي يعرفه، حتى تتمكن السلطات المعنية من محاربتها ووضع حدّ لها.

وأكد المتحدث على ضرورة استحداث مؤسسات تقوم بتطبيق المطابقة المعتمدة من طرف «ألجيراك» على كل منتج يشك أنه غير مطابق، من أجل إخضاعه لتحليل في مخبر معتمد مختص في

مخابر صيدال لديها معايير الجودة والكفاءة مطالبون بالاستثمار في مجال المواد الصيدلانية

القدرات الإنتاجية الوطنية من المواد الصيدلانية وضمان الوفرة والجودة وفق المقاييس والمعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال من خلال الاجتهاد، والعمل على تطبيق التشريع لتقديم منتجات آمنة وفعالة لفائدة المستهلك. ودعا إلى الاستفادة من بنود الشراكة مع الدول الأوروبية التي تهدف إلى نقل الخبرة والتأهيل إلى المؤسسات الصيدلانية الوطنية في إطار التشريع بشكل مطابق مع التجارة العالمية، منتقدا الشراكات التي جمعت الجزائر بالعديد من الدول في مختلف المجالات ولكن لم تقدم نتائج لصالح الجزائر وبقية حبرا على ورق.

في ذات السياق، أوضح بوديسة أن السوق الأوروبية لا تعتمد على فرنسا فقط، وإنما يمكن التعامل مع دول أخرى تملك خبرة كبيرة في مجال الصناعة الصيدلانية، من بينها ألمانيا التي تعتبر مرجعا في إنتاج الأدوية والمواد الصيدلانية، كاشفا أنها ستكون السبقة في اقتناء أول دفعة من لقاح «سبوتنيك» تدخل إلى أوروبا.

وحسب مدير الهيئة الجزائرية للاعتماد، فإن الجزائر مطالبة بالاستثمار في مجال المواد الصيدلانية وشبه الصيدلانية، وتمويل المخابر التابعة للقطاع العام التي لا تنشط بالمستوى المطلوب حتى تساهم في تطوير الصناعة الصيدلانية، بالإضافة إلى تنظيم سوق الأدوية وإعادة النظر في التشريع وتنظيم الجودة وحماية المستهلك.

أكد المدير العام للهيئة الجزائرية للاعتماد، نور الدين بوديسة، أن المخابر المختصة في الصناعة الصيدلانية في الجزائر تعاني من مشكل التنظيم والهيكلية وعدم خضوع المواد المستعملة في التحاليل إلى القياس والرقابة، مشيرا إلى أهمية توفير مخابر كافية لمراقبة نوعية العنصر النشط والفعال الذي يستعمل في إنتاج الأدوية.

صونيا طبة

قال المدير العام للهيئة الجزائرية للاعتماد خلال نزوله ضيفا على جريدة «الشعب»، إن إنتاج المواد الصيدلانية يتطلب توفر المادة الأولية التي يجب أن تخضع أيضا إلى مراقبة دقيقة ومعرفة مصدرها الحقيقي مع ضرورة توفرها على شهادة مطابقة للمواد الأولية باعتبارها شرطا أساسيا تعتمد عليه مختلف بلدان العالم لضمان إنتاج مواد صيدلانية ذات جودة عالية تخضع لمعايير رقابية صارمة.

وأشار بوديسة إلى أن مخابر صيدال لديها جميع الإمكانيات التي تمكّنها من العمل على أساس معايير الجودة والكفاءة، خاصة ما تعلق بالأدوية الجينية، مضيفا أن المجمع كان لديه طموح كبير في مجال الإنتاج الصيدلاني، ويجب أن يسترجع دوره الحقيقي ومكانته الرائدة في الصناعة الصيدلانية.

ويرى ضيفنا أن الشركة العمومية صيدال قادرة على المساهمة في تعزيز

أوضح المدير العام للهيئة الجزائرية للاعتماد «أجيراك»، بوديسة نور الدين، أن التصدير مهنة يجب أن يمارسها أصحابها، وتوفر لها كل الشروط وأساليب العمل كي يسمح للمنتج الجزائري باقتحام الأسواق الأوروبية، داعيا إلى إعادة النظر في هذه المهنة، كما كشف عن استراتيجية التصدير خارج المحروقات التي تسمح بتحديد كل الأطراف المعنية بعملية التصدير.



الصلاحيات لفرض القوانين التقنية الخاصة بها، وكل شيء منظم ومهيكل وكل هيئة مراقبة تؤكد على جودة وأمانة المنتج، فالسوق تحكمها الجانب الأمني، مشددا على وجوب التركيز على ثقافة الجودة.

في المقابل، كشف بوديسة أن قطاع المناجم تبني نظام التفتيش، ما يؤكد مستقبلا إلزامية الاعتماد في هذه المجالات سواء في أخذ المناقصات أو الاستثمار أو التصدير.

في العالم يتم تسويقه دون تحليله من طرف هيئة مختصة، وتسلم له شهادة مطابقة على مواصفاته كل الدول تعمل بهذه القاعدة، لأن فيه مسائل كثيرة من الجانب الصحي والأمن الغذائي».

وأكد بوديسة أن هيئة «أجيراك» المخول الوحيد في الجزائر لتسليم هذه الشهادة وهو من يمنح الاعتماد للمخابر، خاصة وزارة التجارة لديها مخابر متعددة للفلاحة وبكل التخصصات وإنما غير معتمدة، وهنا يكمن الإشكال، مضيفا أنه حين يكون المخبر غير معتمد لا يمكنك الوثوق بنتيجة التحاليل التي يقوم بها ومدى صلاحية المنتج للاستهلاك من عدمه، لهذا يجب أن يكون طرفا محايذا يقوم بعملية تقنية بمعايير عالمية متفق عليه.

لا يمكن تصدير المنتجات بدون شهادة مطابقة

في سؤال حول مدى وجود تنسيق حقيقي بين هيئة «أجيراك» وقطاعات وزارية في مجالات معول عليها لتعزيز صادرات الجزائر خارج المحروقات، قال بوديسة إن الهيئة تتعامل مع وزارة التجارة بالدرجة الأولى والصناعة والفلاحة والصحة، هذه الأخيرة لديها نظرة في كل منتج، بالإضافة إلى قطاع الصيد البحري الذي لديه طموح التصدير ويملك مخربا مركزيا في الجزائر العاصمة يقوم بتحليل في المنتجات الصيدلانية، وكذا قطاع البناء الذي يصدر الإسمنت للبلدان الإفريقية، مشيرا إلى أن وزارة الصناعة الصيدلانية مؤسسة ناشئة لديها طموح التصدير نحو الخارج.

وأضاف المسؤول الأول على «أجيراك» أنه لا يمكن تصدير أي سلعة ليست لديها أي قيمة، كما أنه لا يمكن تصدير المنتجات الصيدلانية إذا كانت غير خاضعة للفحوصات ولا تملك شهادة مطابقة ومسلمة من طرف هيئة معتمدة، مبرزا أنه إذا كانت لدينا رغبة لتصدير المنتج نحو أوروبا يفرضون علينا شروطا، متمثلة في ضرورة الحصول على العلامة الأوروبية «سيو» لدخول السوق الأوروبية، وفي أمريكا يجب أن تحصل على دفتر الأعباء والقانون التقني الأمريكي لحماية منتجهم وإعطاء ضمان أكثر للمستهلك، فلا يسمح لأي متعامل اقتحام هذه الأسواق دون الامتثال لهذه الشروط، فالمستهلك الأمريكي يختار الجودة، على عكس الجزائر فتكلفتنا زهيدة وهناك تسهيلات، على حد قوله.

وأكد أن كل البلدان لديها

سهام بوعموشة

قال بوديسة لدى نزوله ضيفا على «الشعب»، إن كل من هب ودب أصبح يتحدث في مجال التصدير الذي يتطلب مختصين فيه، كما أنهم يقدمون تقارير ومعلومات خاطئة التي تنعكس سلبا على القرارات السياسية بحكم غياب الخبراء، معتبرا رغبة رئيس الجمهورية في تصدير ما قيمته 5 مليار دولار من المنتوجات التي يمكن تصديرها للخارج طموحا كبيرا، لكنه تساءل عن الشروط المتوفرة والآليات، وكذا أساليب العمل لتوفير مناخ يسمح للمنتج الجزائري بولوج الأسواق الأجنبية.

وبحسبه، فإنه ينبغي توفير هيكل ونظام وموارد بشرية وقوانين وأساليب عمل يمكنها تصدير 5 مليار دولار من المنتوجات والتحكم في التحضيرات الأولية للتصدير، مشيرا إلى أن من يقوم بالتصدير في الجزائر قليلون، ويختصون في إنتاج التمور والزيوت وبكميات قليلة، في حين أن التصدير هو عملية دائمة مستمرة منظمة ومهيكلية في إطار إستراتيجية لكشف أسواق جديدة وغزو أسواق أخرى، وكذا التكيف مع متطلبات السوق الخارجية والقيام بدراسة مسبقة للأسواق الأوروبية ومدى إمكانية تلبية حاجياتها من منتوجنا.

ويرى ضيف «الشعب» أن الانفتاح على السوق الإفريقية يتطلب إعداد دراسة للأسواق الإفريقية واحتياجاتها من السلع لتزويدها بالمنتجات الجزائرية لتسويقها هناك أين تخضع للتنافس، موضحا أن أول عملية هو الحصول على الترخيص لدخول السوق لتأتي عملية المنافسة في السوق مع المنتوجات المعروضة لعدة دول، والمستهلك هو من يختار المنتج الأجود، مشددا على ضرورة توفير الجانب اللوجيستكي والطائرات والبواخر، وأن يؤدي القطاع الخاص دوره في ذلك.

في المقابل، أبرز المدير العام لـ «أجيراك» ضرورة أن تكون عملية التصدير دائمة مبرمجة طيلة السنة وليست ظرفية، فالفراغ الذي يتركه المتعامل الاقتصادي يستولي عليه الآخرون، مضيفا أن عملية التصدير ليست مخططة في بلادنا ويجب على الهيئات الأخرى المشاركة فيها، وأنه حان الوقت لإعادة النظر في مهنة التصدير.

في هذا السياق، كشف بوديسة عن إعداد استراتيجية التصدير خارج المحروقات في 2014، والتي حضرت مرة أخرى في جويلية 2020 بالتنسيق مع وزارة التجارة لأن هذه الأخيرة مكلفة بالعملية، وطالبت بإعادة النظر وتكييفها وتعميمها أكثر، مؤكدا أنها يمكن تكون وثيقة عمل يعتمد عليها كونها تحدد كل الأطراف المعنية بعملية التصدير من الجمارك، والبنوك، مبرزا ضرورة إعداد استراتيجيات على الأمد الطويل.

وأوضح أن هناك قائمة من المنتوجات حددت للتصدير وهي المنتوجات الفلاحية، يبقى فقط تصديرها للخارج يتم بشروط وقبل تسويق هذا المنتج للسوق يجب أن يخضع لفحوصات مخبر «أجيراك»، هذا الأخير يكون معتمدا وتسلم له شهادة المطابقة لهذا المنتج وشهادة المنتج أيضا، قائلا: «لا يوجد منتج

مطابقة المنتجات والسلع المستوردة

القواعد التقليدية أثبتت عجزها عن حماية المستهلك



قال المدير العام للهيئة الجزائرية للاعتماد «أجيراك»، نور الدين بوديسة، إن تدعيم القدرات الخاصة بالمراقبة وتعيين الوسائل التقنية، وتفعيل التنسيق بين مختلف الضاعلين، أمر ضروري لكي ننجح في تأمين ما يستهلكه الجزائريون، معترفا بأنه منظمات حماية المستهلك لا تملك حاليا كافة الوسائل التي تضمن مراقبة كاملة ودقيقة لما يدخل من منتجات ومختلف السلع والمواد الاستهلاكية بالصورة المثلى والمرضية.

سارة بوسنة

شدد بوديسة خلال نزوله ضيفا على «الشعب»، على أن التأكد من مطابقة المنتجات والسلع المستوردة للمعايير المعمول بها قبل تسويقها يسمح بحماية المستهلك وقمع الغش، مضيفا أن هذا الإجراء سيساهم أيضا في مضاعفة جهود إنجاز المخابر المطابقة على المستوى الوطني لمعايرة المنتجات والمواد المسوقة محليا للتأكد من استجابتها للمعايير والمقاييس الدولية.

وأبرز المتحدث أهمية المستهلك في محاربة ظاهرة التقليد، مفيدا بأن وعي هذا الأخير ودرايته بجميع التشريعات القانونية والتقنية المعمول بها، سيسهم بقدر كبير في مضاعفة نسب محاربة هذه الظاهرة، قائلا إن مشكلة الجزائر تكمن في غياب التكوين التقني والمعلومات، وبالتالي وجب على

منظمات حماية المستهلك تعزيز ثقافة التكوين، والتركيز أكثر على المسائل التقنية.

وأشار المتحدث إلى أن الدور الحالي لمنظمات حماية المستهلك سطحي، ويقتصر فقط على مراقبة تاريخ الصلاحية وتاريخ الانتهاء دون مراقبة مكونات المنتجات، قائلا إن مراقبة المنتجات تستلزم طرفا ثالثا محايذا يحدد صلاحية المنتج من عدمه على أساس معيار عالمي متفق عليه من مؤسسات معتمدة ومعترف بها عالميا.

وأوضح «ضيف الشعب» أن المستهلك الجزائري أصبح أكثر وعيا مقارنة بالسنوات الماضية، وأكثر دراية بالنقص الموجود في المؤسسات والهيئات المكلفة بالمراقبة والتحليل والتفتيش، داعيا في هذا الشأن تعزيز الساحة الاقتصادية بمخابر تحليل ومراقبة

النوعية والجودة وشروط السلامة، وتمكين المنتجات الوطنية من الحصول على شهادة المطابقة ومعايير الجودة.

وفيما يتعلق بمراقبة الأجهزة الإلكترونية بالجزائر، قال بوديسة إن القواعد التقليدية أثبتت عجزها عن توفير حماية فعالة للمستهلك ومؤسسات الدولة في هذا المجال، وعليه تحتاج الجزائر إلى هيئة مختصة في مجال مراقبة جميع الأجهزة الإلكترونية، خاصة أجهزة الحاسوب المرتبطة بالشبكة

والعنكبوتية. وكشف مدير عام الهيئة الجزائرية للاعتماد «أجيراك» عن اتفاقية ستبرمها الهيئة مع مكتب دراسات فرنسي يخضع للقانون الجزائري، ويشغل كفاءات جزائرية من أجل الاستفادة من الخبرات في مجال مراقبة أجهزة الحاسوب المستوردة.